# التنمية المستدامة للمجتمعات النامية (بين الحتمية والواقع )

د.فكرون السعيد - جامعة المسيلة-الجزائر

## مقدمة:

إن كانت هناك سمات لعالمنا ومجتمعاتنا اليوم ، فلعل أهم سمة هي التغير والتحول وسرعة الانتقال من وضع إلى آخر .إن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي اليوم يختلف بكثير عن الواقع بالأمس ، بحيث يبدوا وكأنه مجرد تاريخ ، ذلك أن سرعة التحول والتغير هائلة جدا فبالرغم من أن التغيرات الاجتماعية تتصف بالبطء ،إلا أن معدلات وقوعها ومدى تفاعلها وتأثيرها بالوحدات الأخرى قد تعني كل ما عرفه ووقف عليه التاريخ البشري في عالمنا هذا .

لقد كان العالم وحتى سنوات قليلة مضت يعيش على التوازن والتنافس القائم على التناقض بين إيديولوجيتين متنافرتين ، ولقد استمر هذا الوضع أربعين سنة من بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حين بدى أول مظاهر انهيار إحدى هاتين الإيديولوجيتين وبروز الفكر الرأسمالي الحر بما احتواه من مفاهيم ومتغيرات، اقتصاد السوق،الديمقراطية،حرية المرأة والطفل،حقوق الإنسان...الخ

فاصبح لزاما على المجتمعات النامية باختلاف أوضاعها وقناعتها مسايرة هذه التغيرات والتحولات وفق عناصر اكثر و شمولية ، تهدف إلى وضع هذه المجتمعات في إطار عالمي اختلف في أهدافه و أبعاده ومكوناته عما كان قائما عليه في السابق.

إن البحث عن نموذج تنموي جديد في ظل الظروف الحديثة والمتغيرة ، وفي ظل عالم يتجه يوما بعد آخر إلى التكتل( تكتل نافطا ،الوحدة الأوربية ، شرق آسيا...) اصبح يفرض نفسه اكثر من أي وقت مضى بالنسبة للمجتمعات النامية وذلك حتى يتسنى لها مكانا محترما في عالم جديد تضبطه عناصر وعوامل اقتصادية وسياسية وثقافية جديدة تتصف باللاتجانس واللااتساق في القيم.

لقد اكتسبت مرحلة نهاية القرن العشرين قوة دفع هائلة لم يشهدها التاريخ من قبل وحدثت أحداث وتطورات عالمية ساهمت في ظهور بوادر أولية لنموذج تنموي جديد، ساهمت في تشكيله إلى حد كبير الوقائع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عايشها العالم بشكل عام ومن أهمها يمكن ذكر مايلي:

1_انتهاء الحرب الباردة بين قطبي النظام العالمي.

2_تزايد التناقضات في المجتمع الدولي بين الاتجاه إلى التكامل (INTEGRATION) من ناحية ، وبين ظهور الانقسام والتشتت (FRAGMONTATION) من ناحية أخرى.

3_زيادة ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل في العلاقات بين الدول ، واتضح ذلك اكثر عندما انعكس دور الدولة كقوة مركزية لصالح الشركات متعددة الجنسيات.

4_بروز ثورة عميقة في المعلومات والاتصالات والتي أعطت للإنسان قدرة كبيرة في التفاعل مع المجتمعات الأخرى.

5_اتساع حجم التكتلات الإقليمية والجهوية والدولية.

6_تبني منظمة الأمم المتحدة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل يعتمد على برنامج خاص لمحاربة الفقر .

7_إزالة الحواجز الجمركية أمام انتقال عناصر الإنتاج.

هذه العوامل أعطت فرصة اكبر للمتغيرات الدولية للتأثير في اقتصاديات دول العالم وخاصة المجتمعات النامية ، وساهمت أيضا في بروز أزمات كان لها التأثير البارز في نوعية العملية التنموية لهذه المجتمعات ، والتي لم تعد تخضع لعوامل داخلية محلية وانما أصبحت تتفاعل بعوامل خارجية ، وما حدث لدول جنوب شرق آسيا سنة 1997 لخير دليل على ذلك [1].

وبالرغم من النظريات والاتجاهات التي جاءت من أجل تفسير وتحليل وإقتراح نموذجا في التنمية ، إلا أنها لم تعد قادرة في الوقت الحاضر على الإجابة على التساؤلات المطروحة على مستوى العالم ككل ، باعتبار أنها لم تعد قادرة على تفهم وإدراك واضح للقضايا الجوهرية والمصيرية التي أصبحت تفرض نفسها يوما بعد آخر.

فإذا كانت المجتمعات النامية تعيش تكوينا اجتماعيا متعدد الأنماط باعتباره سببا ونتيجة لظواهر ما يعرف بالتتاءات الثلاث [2] : **التخلف،التجزئة،التبعية ، الحروب** التي تطبع هذه المجتمعات فلا مناص أن تطرح قضية التنمية من خلال جملة من الأبعاد وفق الحقائق التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ولكي نتبنى هذه الرواية الخاصة لا يسمح لنا من التأكد إلا على أن التطور والتقدم ما هو في حقيقة الأمر سوى عملية تفاعلية بين جملة من الاتجاهات والمعارف العلمية ، باعتبار إن المعرفة العلمية هي بالأساس عملية تأثير وتأثر،وبالتالي فان نفي هذه المقاربة المعرفية يعتبر نفيا للمنظور السوسيولوجي الدياليكتيكي لقضية التنمية والفقر بشكل عام.

إننا إذا راجعنا بدقة كل ما حدث خلال العقود القليلة الماضية ، فانه ينبغي الاعتراف بان تقدما اقتصاديا هائلا قد تم لدى 5/1 سكان العالم بينما نجد5/4 سكان العالم ما زالوا يعيشون في أوضاع مزرية ، هذه الأخيرة تشكل محتوى الفكر التنموي الواجب تحديده للمجتمعات النامية (الفقر،التهميش،الإقصاء،الأوبئة،الأمراض.....) ، ولكن إذا اعتبرنا أن هذه الحقائق ماهي في حقيقة الحال سوى نتائج لمحاولة إحداث مقاربة نظرية بين مفهومي التبعية/التحديث ، فانه يجدر الإشارة إلى المستقبل ، هل لهذا التباين في النمو أن يستمر ويزداد في ظل موارد طبيعية مستنزفة ومخاوف بيئية قائمة تهدد منجزات البشرية ومستقبلها؟ هذا اذا علمنا ان 75% من مداخيل التجارة العالمية هي بيد الدول المتقدمة 35 % منها بيد امريكا ولم يبقى للعالم الثالث سوى 25 %.

إن التنمية الحقيقية ليست هي التنمية الاقتصادية فحسب ، فكما هو واضح ان تلك التنمية قد تمت على حساب القاعدة الأساسية للموارد الطبيعية في المجال الحيوي لكرتنا الأرضية ، وهي تنمية لا تنبئ عن تمكنها من تحسين حياة الفرد ، فان ما حدث من نمو وتنمية اقتصادية قد حسن بالفعل من نوعية حياة الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم ، ولكن وبعد أن بدأت بوادر انهيار وتدهور قاعدة الموارد الأساسية وبعد أن اكتضت المدن وازداد الإقبال على التوطن في الحضر وصارت الحياة اكثر عرضة للمشاكل والأزمات والأمراض الجديدة والآلام الاجتماعية ، فان مثل هذه التنمية الاقتصادية لم تعد هي الهدف أو الغاية [3] .

إن نموذجا آخر من التنمية اصبح اكثر مقصدا للدارسين والمهتمين،انه ذلك النموذج الذي يهدف الى سعادة الإنسان بتحسين نوعية حياته،ويساعده للتطلع الى الاستقرار والاستمرار،إنها التنمية المستدامة Développement durable.
إن مفهوم التنمية المستدامة ظهر بداية في الولايات المتحدة وهذا في بداية الثمانينات بعد المنعطف الذي أخذته حركة الخضر ، والذي اعترف بمشروعية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، انطلاقا من عملية البحث على العلاقة بين التنمية والحفاظ على الموارد الطبيعية.

وفي شهر جوان من عام 1990 انعقد **مؤتمر الأرض بريودي جونيرو بالبرازيل**،حيث تم تحديد مفهوم التنمية المستدامة على كونها نموذج تنموي يتطلب على كل بلدان العالم اتباعه ، باعتباره يحقق الحاجات الحالية للمجتمعات بدون أن ترهق مستقبل الأجيال القادمة . واعتبر على انه مفهوم سياسي يتجاوز الاعتبارات الأساسية للسياسات العمومية ويفرض الحفاظ على البيئة ،وهذا على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ( الحفاظ على التنوع الثقافي ) [4].
ومن أهم خصائص التنمية المستدامة نذكر مايلي:

1-أنها تنمية تعتبر البعد الزمني أساسي ، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة تعتمد على تقرير إمكانيات الحاضر ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن التنبؤ خلالها بالمتغيرات.

2-أنها تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية ،وتعمل على الحفاظ عليها.

3-أنها تقوم في المقام الأول على تلبية الاحتياجات الأساسية للناس وخاصة الفقراء (غذاء ، سكن ، عمل ، تعليم.....) ذلك أن المجتمعات الفقيرة في وسط عالم غني هي مجتمعات لا تملك سوى استنزاف مواردها الطبيعية لضمان الحياة وهو ما يهدد سلامة البيئة ، وهذه المجتمعات المحرومة هي معرضة اكثر للفوضى و الثورات.

4-تراعي التنمية المستدامة الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء الماء ، مصادر الطاقة.....الخ

5-أنها تنمية متكاملة ويعتبر تنمية الجانب البشري من اهتماماتها الأولى لذلك فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي وحق الفرد والمجتمع في الحرية وممارسة الديمقراطية وفي المساواة والعدل.

6-أنها تحافظ على تعدد العناصر والمركبات المكونة للمنظومات الايكولوجية (الحفاظ على التنوع الوراثي للكائنات الحية بجميع أنواعها).

7-هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد،واتجاهات الاستثمارات،والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي،بما يجعلها جميعا تعمل بتناغم وانسجام داخل المنظومات البيئية بما يحافظ عليها،ويحقق التنمية[5].
إن قمة الأرض قد علمت المجتمع الدولي الكثير من الدروس المهمة وعن الكيفية التي يغير بها الأهداف السياسية ، والكيفية التي يحقق بها التعاون الدولي ولكن

كان يجب أن يكون لهذه الدروس مردودها وأثرها في أعمال المتابعة من جانب القمة العالمية للتنمية الاجتماعية [6].

فقد نص القرار الصادر عن الأمم المتحدة على أن هدف" مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة" هو تحديد الأعمال المطلوبة لوقف التدهور البيئي لكوكب الأرض ، وقد ساعد القرار على ضمان عدم الاستقطاب غير الضروري للعملية التالية بين الشمال والجنوب، وفي البداية كان هناك افتراض أساسي بان الدول النامية يجب أن تحصل على التقنيات البيئية المتميزة . أما العقبة الثانية فتمثل وجهة النظر القائلة أن الموارد المالية الجديدة والإضافية يجب أن توجه إلى الدول النامية لضمان مشاركتها الكاملة في الجهود الدولية لحماية البيئة ،وهو ما يعني أن الدول النامية يجب أن يحدد الثمن الذي يريده لهذا (تكلفة حصول المجتمعات النامية على التقنيات التي لا تضر بالبيئة) [7]، **باعتبار إن التقنيات التي لا تضر بالبيئة تعد مرادفا للتقنيات الحديثة.**

يبدو جليا انه لا توجد رؤية واضحة المعالم والأهداف بخصوص علاقة التنمية المستدامة والمجتمعات النامية،حيث يرى الكثير من الباحثين في هذا المجال أن نتيجة **مؤتمر الأرض كان عبارة عن سيناريو يشبه الكابوس يتم من خلاله تشجيع الدول النامية على اتباع النموذج الاقتصادي الصناعي للمجتمعات المتقدمة ،ومنه فرض على المجتمعات النامية جملة من الشروط التي تهدف إلى المشاركة في تخفيض تكاليف التنمية وخاصة في مجال البيئة ، حيث تعتبر المجتمعات النامية مجتمعات استهلاكية بالأساس ، بينما تقوم الدول الصناعية بتطوير تقنياتها لمعالجة أعراضها المرضية ، أما الأموال التي كانت تقدم لمساعدة الدول النامية على اقتناء هذه التقنيات فيما سبق فلن تقدم لها مستقبلا بمبالغ معقولة .**

إن وضع سياسة تنموية جديدة يتطلب في المقام الأول العمل على أيجاد حلول أولية للقضايا المطروحة بالمجتمعات النامية ، والذي لا يمكن الوصول إليها إلا بواسطة العمل على استيعاب كل العناصر التنموية وتفعيلها. كما أن ظهور نموذج صناعي جديد بالمجتمعات النامية اصبح أمرا ليس بالسهل ، ذلك انه يفرض :

1-توجيه ذكي وقوي للقوى التجارية التي تسمح بدفع سرعة التنمية الصناعية.

2-العمل على كبح نجاح النشاط غير المستديم.

3-البحث عن الطريقة السهلة للحصول على افضل المعارف الغربية وتوظيفها في اتجاه جديد.

يتضح مما سبق انه لا يوجد نموذج واضح المعالم والأهداف في مجال التنمية المستدامة وحتى أن مشروع التنمية المستدامة لا يمكن اعتباره نموذج قد يعتني بقضايا التنمية للدول النامية مهما كان مستوى تقدمها وتطورها. ذلك أن المعطيات المادية والاجتماعية التي جاء بها مشروع التنمية المستدامة لا يتوافق كلية مع ما عايشته وتعيشه المجتمعات النامية وقد يبرز ذلك جليا من خلال المساعدات المالية والنقدية التي تقدمها البلدان المتقدمة صناعيا للبلدان النامية والتي لم تصل إلى المستوى المطلوب ( حد الكفاف ) ، كذلك أن الدول الغنية لم تساعد في خلق علاقات تكامل بقدر ما ساهمت في احتكار المعارف والتجارب.

إن قضية تنمية المجتمعات النامية لم تصل بعد إلى المستوى العقول ذلك أنها في حقيقة الأمر لا تتحقق إلا عن طريق تحمل المسؤوليات وتوفر روح المبادرة ،حتى ولو تأخرت مساعدات الدول المتقدمة ، باعتبار أنها لا تمثل سوى مساهمة بسيطة لجهود المجتمعات النامية.

إن المجتمعات النامية ترجع سبب تخلفها إلى طبيعة الأنظمة المالية والنقدية والتجارية التي تخدم مصالح الدول المتقدمة ، وتتناسى في حقيقة الأمر الأسباب الداخلية لهذه المجتمعات كطبيعة الأنظمة الريعية والحكم الدكتاتوري والذي كان وراء الكثير من الأزمات والفوضى الداخلية كالتهميش والفساد والتبذير وغياب الاستراتيجيات والتي تعتبر بمثابة عوامل مهمة لم تساعد في تبني نموذج تنموي معين ومنه تصبح مشكلة التنمية لا تعد قضية اقتصادية او نقص الموارد المادية ولكن قضية سياسية وأخلاقية تمس طبيعة إنسان المجتمعات النامية بالدرجة الأولى.

## الهوامش:

1 ) – أحمد هاشم اليوشع : البحث في مصادر الأزمة الاقتصادية في دول شرق آسيا ، مجلة شؤون اجتماعية ، جمعية الاجتماعيين، العدد 61 ، الإمرات العربية المتحدة ، الشارقة ، 1999، ص 37.

2)- قيرة إسماعيل و غربي علي : سوسيولوجية التنمية ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية2001، ص 28.

3)- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي ، تونس 1992 ، ص 11 و12 .

4)- C. BOUNI : L'enjeu des indications du développement , notions , sciences et sociétés, vol 6 (3) , 1998 .

5)- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي ، تونس 1992 ، ص 11 و12 .

6)- C. BOUNI : L'enjeu des indications du développement , notions , sciences et sociétés, vol 6 (3) , 1998 .

7)- إنجي كول : خطوات نحو التقدم الاجتماعي في الالفية الجديدة ، المجلة الدولية للعلوم ، العدد 126 ، ديسمبر 1999 اليونسكو .